وان كان له مفهوم سوى ذلك فاما ان يكون ذلك المفهوم قابلا للانقسام اولا فان لم يكن بحيث يمكن ان يشار
اليه اشارة حسية اولا فالاول النقطة والثاني المفارق وان كان قابلا للقسمة فقبوله القسمة اما بالذات
وهو الكم او بالعرض وهو الجسم ان كان بسيطا متشابه الاقسام فهو الواحد بالاتصال وان كان مركبا مختلف
الاقسام فهو الواحد بالاجتماع والكم ايضا من قبيل الواحد بالاتصال وقد يقال الواحد بالاتصال المقدارين
ملتقيان عند حد مشترك كضلعي الزاوية ولجسمين متلازمين طرفاهما بحيث يتحرك احدهما بحركة الاخر سواء كان
الالتحام طبعيا كاللحم مع العظم او لا كاجزاء السلسلة قال الامام المشابهة ان اعتبر حالها قبل حصول الانقسام
فهو واحد بالاتصال لان كلا من صورته وهيولاه واحدة ولكن ان يعرض فيه اجزاء ملاقية عند حد مشترك وان اعتبر
حالها عند حصول القسمة فانه لا بد ان يكون تلك الاجزاء من شانها ان يتحد موضوعاتها بالفعل
لا كاشخاص الناس فانه ليس من شانها الاتحاد وهذا القسم مع انه واحد بالنوع واحد بالموضوع يعني الا
المياه المتكثرة بالتشخص واحد بالنوع لكونها متماثلة متفقة يعود عند الاجتماع في اناء واحد مادة واحدة و
وذلك عند من يقول بالمادة وان فالجواهر الفردة لا يصير واحدة فظن ان الواحد بالاجتماع قد يكون وحدته
بحسب الطبيعة كالشجر الواحد وقد يكون بحسب الصناعة كالبيت الواحد وقد يكون بحسب الوضع والاصطلاح
كالدرهم الواحد فانه عبارة عن مقدار مخصوص اصطلح الناس تسميتها درهما واحدا سواء كانت متصلة او
منفصلة والخمسة منها لا تسمى واحدا وان كانت متصلة ولا فرق في ذلك بين ان يكون من الانقسام لا
للمتشابهة الاجزاء وغيرها الا ان ما ذكرنا من الاقسام انما يجري في المركبات فلذا خص بالواحد بالاجتماع وفي عبارة
الامام هي اقسام للواحد التام وهو الذي يشتمل على جميع ما يمكن كخط الدائرة بخلاف الخط المستقيم فان الزيادة عليه ممكن
ابدا والمراد جميع ما يمكن من الكثرة والاجزاء لا من الاوصاف والكمالات على ما قد يتوهم ومما يكون تاما في عبارة بعض
المتأخرين من الفلاسفة يسمى بالناقص وفي الطوالع تبع الامام وفي كتب الامام بالكثير هذا اذا لم يكن هو في الواحد موصوفا
بالكثرة وان كان فلا بد فيه من جهة وحدة وجهة كثرة لامتناع ان يكون الشيء الواحد باعتبار واحد واحدا وكثيرا فجهة
الوحدة اما ان يكون مقوما للكثيرين بمعنى كونه ذاتيا غير عرضي واما ان يكون عرضا او لا ذلك فالاول ما يكون نفس
ماهيتها وهو الواحد بالنوع كوحدة زيد وعمرو في الانسانية او جزءا مقولا في جواب ما هو على الكثرة المختلفة
الحقيقة وهو الواحد بالجنس وانما تغاير الواحد بالنوع بحسب الاعتبار دون الذات والثاني اما ان يكون
الكثرة موضوعات لمحمول واحد كالقطن والثلج للبياض او محمولات لموضوع كالكاتب والضاحك للانسان
والثالث كوحدة نسبة النفس الى البدن ونسبة الملك الى المدينة في التدبير الذي ليس عارضا للنسبتين
بل للنفس والملك ولا خفاء في ان التدبير محمول على النسبة وان قلنا النفس كالملك فالتدبير محمول عارض لهما
فهو كالبياض المقطوع والثلج وبالجملة جهة الوحدة هو ما به الاشتراك وهو لا يكون الا بحيث يحمل بالمواطاة
او الاشتقاق قوله وبعض هذه الاقسام اولى بالوحدة يعني ان الواحد بالتشكيك دون الاشتراك والتواطؤ
مفهوما واحدا اتصافا وثباتا اولوية فان الواحد بالشخص اولى بالوحدة من الواحد بالنوع وهو من الواحد بالجنس
وهو من الواحد من الوضع وفي الواحد بالشخص ما لا ينقسم اصلا اولى بالوحدة مما ينقسم الى اجزاء متشابهة وهو مما ينقسم



ينقسم الى اجزاء متشابهة وهو مما ينقسم الى اجزاء مختلفة ولم يقل احد بالتفاوت في الاسدية
والانسانية لكونه غير معقول قوله وكذا الكثرة يشير الى احكام منها ان الكثرة عدد والواحد ليس بعدد
لعدم صدق الحد وهو الكم المنفصل عليه وما حصل لين العود الاول اعني الواحد ليس بعدد وكذا الزوج
الاول ليس شيء ومنها ان الاعداد انواع مختلفة لاختلاف لوازمها من الزوجية والفردية والاصمية
والمنطقية ومنها انما متألفة من الاحاد فاجزاء العشرة واحد عشر مرات لا خمسة وخمسة او ستة واربعة
او سبعة وثلاثة اولا رجحان لشيء من ذلك بخلاف الواحد فانه يترجح بانه لا اقل منه والا لم
ما تألف منه ولان مجرد زيادة الواحد يوجب حصول نوع اخر من العدد وفرض ما انه يمكن الزيادة الواحد
عليه ومنها انها امور اعتبارية متحصلة في العقل دون الخارج لانا اذا اعتبرنا انضمام واحد في المشرق الى
واحد بالمغرب حكم العقل بحصول الاثنينية لهما من غير ان يحصل لهما امر بحسب الخارج ولان اجزاءها اعني
اعتبارية هي الوحدات ولانها لو تحققت في الخارج فاذا قلنا لزيد وعمرو هما اثنان فقيام
المبحث الثالث
الاثنينية اما باحدهما او بكل منهما وهو ظاهر الاستحالة او بمجموعهما فيلزم في كل منهما شيء وليس سوى
الوحدة الاعتبارية قوله وامتنع اتحاد الاثنين بان يكون هناك شيئان فيصير شيئا واحدا
لا بطريق الوحدة الاتصالية كما اذا جمع الماءان في اناء او الاجتماعية كما امتزج الماء والتراب فصار
طينا او الكون والفساد كالماء والهواء صار بالغليان هواء واحدا او الاستحالة ككون الجسم كان
سوادا او بياضا فصار سوادا بل بان يصير احدهما الاخر الصادق بعينه انا وذلك لوجهين الاول ان الاثنين
سواء كانا ماهيتين او فردين منها او من ماهية واحدة فالاختلاف بينهما ذاتي لا يعقل زواله اذ لكل شيء خصوصية
لم يبق ذلك الشيء واعترض بانه ان كان استدلالا ففيه المنازع وان كان تنبيها فليس اوضح من الدعوى اذ ربما
يقع الاشتباه في كون الاختلاف ذاتيا ممتنع الزوال دون اتحاد الاثنين الثاني ان الاثنين بعد الاتحاد ان
كان باقيين فهما اثنان لا واحد والا فان بقي احدهما فقط كان هذا افناء لاحدهما وبقاء للاخر وان لم يبق شيء منهما
كان هذا افناء لهما وحدوث امر ثالث واياما كان فلا اتحاد واعترض بانا لا نم انهما لو بقيا كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم
ذلك لو لم يحصل فعدل الى تقرير اخر وهو انهما بعد الاتحاد ان كانا موجودين كانا اثنين لا محالة والا فاما ان يكون احدهما فقط موجودا
او لا يكون شيء منهما موجودا فكان هذا افناء لاحدهما وبقاء للاخر او اعداما لهما وحدوث ثالث فاعترض بانا لا نم
انهما لو كانا موجودين كانا اثنين لا واحدا وانما يلزم لو لم يكونا موجودين بوجود واحد فيدفع هذا الاعتراض بانهما لو كانا
موجودين فيكونان لا واحدا واما بوجود واحد فذلك اما الموجودين الاولين صارا واحدا فلم يكن التفصي
عن هذا المنع الا بان الحكم بامتناع اتحاد الاثنين ضروري والمذكور في موقف الاستدلال تنبيه بزيادة بيان
وتفصيل وانت خبير بحال دعوى الضرورة في محل النزاع وبان امتناع اتحاد الموجودين ليس باوضح
المبحث الرابع
من امتناع اتحاد الاثنين على الاطلاق قوله ومن خواص الكثرة التغاير فانه لا يتصور الا بين
متعدد وانما الخلاف في عكسه وهو ان التعدد هل يستلزم التغاير فجمهور المتكلمين من
اهل السنة لا ولذا قالوا الغيران موجودان جاز انفكاكهما فخرج المعدومان وكذا المعدوم و

Copyright © King Saud University